



SIATS Journals
Journal of Arabic Language for Specialized Research
(JALSR)

Journal home page: <http://www.siats.co.uk>

e-ISSN: 2289-8468



مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية

المجلد 3، العدد 2، شباط / أبريل 2018

ISSN: 2289-8468

الرد على استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية في كتاب "شواهد التوضيح

والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لإبن مالك"

الأستاذ المشارك الدكتورة صالحة يعقوب

Solehah71@gmail.com

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية العلوم والإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

ARTICLE INFO

Received 14/2/2018

Received in revised form 15/2/2018

Accepted 22/3/2018

Available online 15/4/2018

Keywords:

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز الأفكار في مسائل الرد على استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية. وهي المسائل المهمة في وضع مستوى الأحاديث النبوية ممثلاً في استنباط القواعد النحوية. وأظهرت هذه الفكرة في القرن السادس الهجري حينما استخدمها ابن مالك (المتوفى 672 هـ) بعض الأحاديث النبوية في الاحتجاج النحوي في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" مما ألفه معتمداً على أحاديث في صحيح البخاري مبينا ما فيها من إشكال وموضحاً ذلك بالشواهد ولم يعتمد على مصدر حديثي آخر. وابن مالك لم يبدأ كتابه بمقدمة يبين فيها سبب تأليفه للكتاب أو منهجه الذي سارى عليه كما في قوله "هذا كتاب سميت به شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"¹، لكن القسطلاني يقول أن سبب تأليف ابن مالك لهذا الكتاب هو أن جماعة من المحدثين طلبوا منه أن يوضح لهم ألفاظاً وروايات وردت في صحيح البخاري². ومن هذا الكلام - مما فهمنا - بيان أسباب تأليف ضبط نصوص البخاري وإخراج نسخة مشكولة ومصححة أهداف في الكتاب. وهو بهذا يعزز مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ومما يعزز مسائل عالجه ليست مشكلة في القاعدة النحوية بل موافقة لها. وبناء على هذا الأساس عرض الشواهد والبراهين وأقوال العلماء سوف تكون الأدلة الاستشارية مع متبعة في ذلك المنهج التحليلي النقدي.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي، النحو العربي، صحيح البخاري، الشواهد، المخطوطة، المسألة

¹ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، 10

² القسطلاني، إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري، 41/1. في مقدمة كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ص 11.

Abstract

This research aims at highlighting the ideas in the response of the grammatical rules development from the prophetic traditions. This idea was revealed in the sixth century Hijra when it used by son of Malik called Ibn Malik (deceased 672H). To embark the research, the writer highlighted some of the Prophet's Hadiths which related to the grammatical protest in his book "Evidence of clarification and correction of the problems in book `JamiaÑ as-Øahih", based on the hadiths in SahÊh al-Bukhari indicating the problematic that the witnesses did not adopt in other modern sources. However, Ibn al-Malik did not start his book with an introduction to explain the reason for his writing of the book or its method, but mentioned "This book called the evidence of clarification and correction of the problems in book `JamiaÑ as-Øahih", however Qastalani in supporting Ibn Malik says that the reason for writing of this book is that a group of modernists asked him to clarify the grammatical problem in book `JamiaÑ as-Øahih which contains some words and narrations from SahÊh al-Bukhari. The reason for the composition of this book was to explain some grammatical cases in Hadith mentioned in the texts of Bukhari to produce a copy of the corrected objectives in the book. As a result, this treatment is strengthened the doctrine by permitting the reanalyzed of the Prophet's Hadith base on grammatical rules which are considered is acceptable. Based on this basis, the presentation of evidences and statements of academic Scientifics will be the advisory evidence which followed by the critical analytical approach.



مقدمة

ومن هذا الكلام - مما فهمنا - بيان أسباب تأليف ضبط نصوص البخاري وإخراج نسخة مشكولة ومصححة أهداف في الكتاب، وأضاف محقق الكتاب دافعاً عن قول ابن مالك " تصدى ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة وأنه رغب في أن يسد خلا رآه في مناهج الذين لم يستقروا الكلام العربي كما يجب أو اطرحو كثيراً من الشواهد النثرية الفصيحة ولا سيما التي احتفظت بها الحديث " ¹. وغني ذلك أن ابن مالك حاول إدراج مسائل لم يتمكن من إضافتها إلى أبواب النحو التقليدية فضلاً عن محاولته اتخاذ الحديث النبوي الشريف قاعدة ينطلق منها للاستشهاد به بوصفه حجة نحوية وهو بهذا يعزز مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ومما يعزز مسائل عالجه ليست مشكلة في القاعدة النحوية بل موافقة لها. وكيف بمنهج الكتاب؟ المنهج في الكتاب فكان يقوم على ذكر الحديث أو الأحاديث المشكلة التي تحتاج إلى إزالة الإشكال أو إلى شاهد ويصدرها التي ترد في صحيح البخاري على أنها مشكلة في رأي ابن مالك سواء أكانت في رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح، وكان ابن مالك يذكر الاختلاف في الروايات أحياناً ويترك ذكره في أغلب الأحيان ². وقد بلغ عدد الأحاديث التي عالجه ابن مالك ووجه إعرابها مائة وثمانين حديثاً وهي أقل عدداً من الأحاديث التي أوردها العكبري والسيوطي، وهو يختلف عن العكبري والسيوطي بأنه كان يورد حديثاً نبوياً واحداً أو عدة أحاديث في المسألة الواحدة فقد يأتي بعدة أحاديث تعالج مسألة واحدة نحو ما بينه في المسألة الرابعة في اتصال الضمائر وانفصالها فقد أورد أربعة أحاديث تحمل الإشكال نفسه كما نلاحظ ذلك في مواضع أخرى من كتابه ³. فمن رد استنباطه بهذه الأحاديث النبوية في هذا الكتاب؟ ومن النحاة الذين ردوا استنباطه هو أبو الحسن بن الضائع (المتوفى 680 هـ) وتلميذه أبو حيان الأندلسي (المتوفى 745 هـ) وسندهما. فعلى الباحثة أن تناقش هذا الأمر نقاشاً علمياً لكي حصول على النتيجة السديدة.

ومن طبائع الأشياء أن العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً حتى تستوي على سوقها. وكذلك في استنباط القواعد النحوية كانت بأيدي القراء في تعرض القراءات في مواقع الكلم في القرآن عن الإعراب المضبوط الدقيق حيث أخذت صحة المادة في الاستنباط. وغير ذلك الرحلة إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة

¹ ابن مالك (1992). شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (مقدمة المحقق). تحقيق د. طه محسن. بغداد: مكتبة ابن تيمية. ص 11.

² المصدر السابق. ص 14.

³ المصدر السابق. ص 14.

أمر ضروري جدا لكي جمعوا المادة من ينباع الصافية التي لم تفسدها الحضارة. أما استنباط القواعد النحوية بالحديث النبوي أمّر فيه النظر لأن بعض النحاة لم يشهدوا به في تفعيد القواعد النحوية كما استنباط النحو بالقرآن وكلام العرب. وما السبب عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؟ أصبح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح؟ أي النحاة احتج به وأيهم لم يحتج؟ وفريق لم يحتج به وما مدى هذا الاحتجاج؟ وما موقف النحاة الأوائل في الاحتجاج به؟ للإجابة عن الأسئلة المطروحة تحتاج إلى دقة النقاش عن الموضوع. ويبدو الأستاذ محمد عدنان جبارين في كتابه عن التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"¹ قسّم النحاة إلى أربعة مواقف من الاستشهاد بالحديث، أولاً الصامتون عن مناقشة مسألة الاستشهاد بالحديث، وثانياً المانعون مطلقاً، وثالثاً المجوّزون مطلقاً ورابعاً المجوّزون بالشروط.

كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

قد وجه هذا الكتاب أحاديث وردت في صحيح البخاري وفيها خروج عن ظاهر القواعد الموضوعية، أما عامة الأحاديث الواردة فيه فقد ذكرها بطريقة تدل على أنه استقرأ ما في صحيح البخاري من أحاديث واردة في أبواب النحو المتفق عليها أو المختلف فيها، أو التي رجح هو فيها أوجه إعرابية رجح النحاة غيرها. فذكر في كل باب أو موضوع ما ورد عليه من أحاديث في خلال تخريجه للأحاديث المشككة وتوجيهه لها. وأشار ابن مالك في هذا الكتاب إلى الأحاديث بدون شرح أو تفصيل أي لم يقيم المؤلف كتابه على منهج واضح ولم يتبين الطريقة السوية في البحث على الرغم من أهمية الموضوع الذي تصدى لمعالجته ودقة المعلومات فيه². ومن حيث مخطوطات الكتاب لها أربعة المخطوطات؛

المخطوطة (أ) هي محفوظة في خزانة المكتبة القادرية برقم (ف 861 س 476) وتقع في (32 ورقة = 64 صفحة). في كل صفحة منها واحد وعشرون سطراً. ويشتمل السطر الواحد على (13-15) كلمة. وعلى حواشيتها تعليقات في تفسير ألفاظ وتوضيح معانٍ، وفي الجهة العليا من اليمين أثر رطوبة لم يؤثر في الكتابة، وقد سجلت لفظة "ومنها" المكررة في أول كل بحث بالمداد الأحمر تنبيهاً على بداية، وكُتبت المخطوطات بخط النسخ المقرء، وكانت ضمن مجموع في عدة رسائل، ثم أفردت وحدها كما دلت على ذلك صفحة العنوان التي سجا عليها مجموع

¹ محمد عدنان جبارين (2011). التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية. الأردن: عالم الكتب الحديث. ص 118-119 (الهامش).

² ابن مالك (1992). شواهد التوضيح. ص 26.

في "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك الطائي¹. والمخطوطة (ب) هي ضمن مجموع رقمه (2959) في مكتبة ولي الدين باستنابول، يشتمل على كتابين مخطوطين بخط ناسخ واحد منهما؛ "شواهد التوضيح" لابن مالك، و "غريب الحديث" للثقفى، ويبدأ "شواهد التوضيح" بالورقة الأولى وينتهي بوجه الورقة الثالثة والستين، فهو في (63 ورقة = 125 صفحة) في كل صفحة تسعة عشر سطرًا، ومعدل ما يشتمل عليه السطر الواحد حوالي عشر كلمات، وكُتبت المخطوطة بخط النسخ المعتاد الواضح في عصر المؤلف، بدلالة العبارة الموجودة في أول الكتاب التي يقول فيها الناسخ واصفًا مؤلف الكتاب (أعاد الله من بركاته، ومتع المسلمين بطول حياته)، وتخلو خاتمة "شواهد التوضيح" من تأريخ النسخ إلا الناسخ وُجد ولم يذكر اسمه، ويصرح في آخر المجموع الذي هو آخر كتاب "غريب الحديث" للثقفى بأنه نسخ الكتاب عام 698 هـ فيقول (تم الكتاب بحمد الله ومنه، وصلاته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وذلك بمدينة القدس الشريف بدار الحديث الشرقية في سادس شهر رمضان المعظم سنة ثمان وستين وست مئة)². والمخطوطة (ج) في خزانة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم 6581 وتشتمل على (62 ورقة = 124 صفحة)، وكُتبت بخط النسخ الواضح من غير أن ترقيم صفحاتها، وسجلت تعليقات على بعض الألفاظ، وأرقام لتسلسل البحوث في الحواشي³. والمخطوطة (د) وهي في مكتبة (رئيس الكتاب) باستنابول تحت رقم (180) في 58 ورقة = 116 صفحة)، وتشمل الصفحة الواحدة على تسعة عشر سطرًا، ومعدل ما يشتمل عليه السطر الواحد حوالي عشر كلمات، وكُتبت بخط النسخ المعتاد، وجاء في آخرها: (وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء حادي عشر ربيع الآخر سنة أحد وعشرين وثمان مئة، والحمد لله وحده، وكتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن عبد الله بن الفجر...) ⁴. ورأى المحقق الكتاب هو د. طه مُحسِن مطبوعة "شواهد التوضيح" التي اخرجها محمد عبد الباقي هام 1957 فإن ما فيها من الأخطاء والتحريفات والنقص والزيادة صير أمر الاعتماد عليها غير مُجدٍ⁵. غير المخطوطات الأربعة مما ذكرنا سابقاً هناك في المخطوطات أخرى منها؛ المكتبة الظاهرية بدمشق رقم 101 حديث، ومكتبة المجمع العلمي العربي بدمشق رقم 29، ومكتبة جارية رقم 135، ومكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس رقم 389، ومكتبة الاسكوريال رقم 141 وغيرها، ولكن للأسف معظمها تعذر

¹ انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 37

² انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 39.

³ انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 40.

⁴ انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 41.

⁵ انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 41.

الحصول، وعلى ذلك المخطوطات الأربعة الأولية مما ذكرنا سابقاً -مما رأى د. طه مَحْسِن - كافيةً لإخراج نصّ صحيح من الكتاب¹ بعد بذل عمل جهد فيه.

وعمل التحقيق في إخراج الكتاب لا يعتمد على اتخاذ الواحدة من المخطوطات فقط، بل يجمع كلها لكي حصول على معلومات مثبتة على سبيل المثال اعتمد ابن مالك "صحيح البخاري" في الدراسة، واستفاد من مخطوطاته بروايات مختلفة تجمع أكثرها النسخة اليونانية، ورجع المحقق في تخريج النصوص المشككة أولاً إلى طبعة البخاري في القاهرة المعتمدة على تلك النسخة، وإذا كان الحديث مكرراً بلفظ واحد في "الجامع الصحيح" أشار المحقق إلى مواضع وجوده، وإذا كرر بالفاظ مختلفة اكتفى بكر الموضوع الموافق لرواية ابن مالك، وإذا لم يجد المحقق في "الجامع الصحيح" موطن الإشكال الذي ذكره ابن مالك فيرجع إلى شروحه لاثبات رأي الشراح إن وُجد². ومن المعلومات المطروحة من المخطوطات والمطبوعات غيرها فهمنا أن عمل التحقيق في هذا الكتاب ليس أمر سهل مما يحتاج إلى مراعات تامة، ومن نقطة مهمة ترى الباحثة من عمل التحقيق فوجدت أنّ المعلومات ترد في الخطوط الأربعة مختلفة لها معلومات غير متساوية خاصة من حيث تثبيت في "الجامع الصحيح".

بعض الأحاديث النبوية في صحيح البخاري في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

(1) مثال قول ورقة بن نوفل (يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك) فقال رسول الله ﷺ [أو مخرجي هم]

قال ابن مالك: يظن أكثر الناس أنّ "يا" التي تليها "ليت" حرف نداء، والمنادى محذوف. فتقدير قول ورقة على هذا: (يا محمد، ليتني كنت حياً). وتقدير قوله تعالى ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ أي يا قوم ليتني كنت معهم³. ويرى ابن مالك أنّ هذا الرأي ضعيف لأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادّعى فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته كقول مريم عليها السلام ﴿يا ليتني متّ قبل هذا﴾⁴. حذف المنادى قبل أمر أو دعاء جوازاً لكثرة ثبوته، فإن الأمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعوّ بتقديمه على الأمر والدعاء. واستعمل ذلك كثيراً حتى صار موضعه منبهاً عليه إذا حذف، فحسن حذفه لذلك⁵.

¹المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 41.

²المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 43.

³سقط من ج: يا قوم ليتني كنت معهم.

⁴مريم 23 / 19

⁵ابن مالك(1992). شواهد التوضيح، ص 59.

ومثل: (ها) قوله تعالى ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم﴾¹ وفي قول السائل عن أوقات الصلاة ﴿ها أنا ذا يا رسول الله﴾². وقد يجمع بين "ألا" و "يا" تأكيداً للتنبيه، كما جمع بين "كي" واللام ومعناها واحد في قول الشاعر³:

أردتَ لكيما أن تطير بقربتي * فتركها شناً⁴ ببذاء بلقع

فـ "كي" هنا إن جعلت جارة فقد جمع بينها وبين اللام مع توافقهما معنى وعملاً، وهو الأظهر. وإن جعلت بنفسها فقد جمع بينها وبين "أن" مع توافقهما أيضاً معنى وعملاً، وسهل ذلك اختلاف اللفظين. ويرى ابن مالك فلو اتفق الحرفان لفظاً ولم يكونا حرفي جواب لم يجز اجتماعهما إلا بفصل، كقوله تعالى ﴿ها أنتم هؤلاء﴾⁵ وقد يغني عن الفصل انفصالهما بالوقف على أولهما، كقول الراجز⁶:

يا حبذا جبل الرّيان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

وقبل "رب" في قول الراجز:

يا رب سارٍ بات ما توسدا * إلا ذراع العنس أو كفّ اليدا

ومثال قول ابن مالك (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه "إذ" موافقة لـ "إذا" في إفادة الاستقبال. ويرى ابن مالك أنه من استعمال صحيح، غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين⁷. ومنه قوله تعالى ﴿وأنذرهم يوم الحسرة إذ قُضي الأمر﴾⁸. وقوله تعالى ﴿وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين﴾⁹. وكما استعملت "إذ" بمعنى "إذا" بمعنى "إذ"

¹ آل عمران 119/3

² في صحيح البخاري 23/1، منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 61.

³ ابن الأنباري (1998). الإنصاف في مسائل الخلاف. ط. 1. بيروت. دار الكتب العلمية. 580/1.

⁴ الشَّن: الخلق من كل آنية منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 61.

⁵ آل عمران 66/3.

⁶ فائل الرجز مجهول. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 62.

⁷ د: كثير من النحويين

⁸ مريم 39/19.

⁹ غافر 18/40.

كقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لآخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا﴾¹.

(2) ومثال قول النبي ﷺ [أو مخرجي هم] فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو ﴿وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله﴾ ونحو ﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾² ونحو ﴿فأي الفريقين أحق بالأمن﴾³ فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما "جيء" بعده بأخواتها، فكان يقال في ﴿أفتطمعون﴾⁴ وفي ﴿أو كلما﴾⁵ وفي ﴿أثم إذا ما وقع﴾⁶ : "فأتطمعون" و "وأكلما" و "ثم إذا ما وقع"، لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف⁷. ولكن خُصَّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة بذل أولى، لأصالتها في الاستفهام. واختلف رأي ابن مالك بالزمخشري حينما قد غفل في معظم كلامه في "الكشاف"⁸ عن هذا المعنى، فادّعى أن بين الهمزة⁹ وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده¹⁰.

¹ آل عمران 156/3

² النساء 88/4

³ الأنعام 81/6

⁴ البقرة 75/2

⁵ البقرة 100/2

⁶ يونس 51/10

⁷ د: جزما عطف عليه. تحريف. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 64.

⁸ في معظم كلامه في الكشاف: ليس في أب منقول من المصدر السابق، ص 64.

⁹ عن هذا المعنى: ليس في ج. منقول من المصدر السابق، ص 64.

¹⁰ جاء في تفسير قوله تعالى "أفما نحن بميتين" من الكشاف 45/4 (الذي عطف عليه الفاء محذوف، معناه: نحن مخلدون ممنوعون فما نحن بميتين ولا معذبين) منقول من المصدر السابق، ص 64.

ومثال: [أو مخرجي هم] الأصل أو مخرجوي هم. فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء، وأبدلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، كما فعل باسم مفعول "رमित" حين قيل فيه: مرمي، وأصله: مرثوي. و"مخرجي" من الجمع المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم قول الشاعر¹:

أودى بني وأودعوني حسرة * عند الرقاد وعبرة ما تقلع

و"مخرجي" خبر مقدم، و"هم" مبتدأ مؤخر. ولا يجوز العكس لأن "مخرجي" نكرة، فإن إضافته إضافة غير محضة أي غذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال فلا يتعرف بالإضافة. وإذا² ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ، لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح³. ولو روي "مخرجي" مخفف الياء على أنه مفرد غير مضاف⁴ لجاز وجعل مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، ما تقول: أمخرجي بنوا فلان؛ لأن "مخرجي" صفة معتمدة على استفهام⁵، مسندة إلى ما بعدها، لأنه وإن كان ضميراً فهو منفصل. والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر.

(3) ومثال قول النبي ﷺ [أحيي والداك]⁶، والاعتماد على النفي كالاعتماد على الاستفهام. ومنه قول الشاعر⁷:

خليلي ما واف بعهدي أنتما * إذا لم تكونا لي على من أقاطع

(4) ومثال قول النبي ﷺ [من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه]⁸. وقول عائشة رضي الله عنها (إنّ أبا بكر رجل أسيّف، متى يقيم مقامك رق). وقال ابن مالك تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى. والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة. والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، كقول نهشل بن ضمرة⁹:

¹ هو أبو ذؤيب الهذلي، أوضح المسالك 2/238.

² د: فإذا. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 65.

³ د: لأن الخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح لا يجوز. منقول من المصدر السابق، ص 65.

⁴ غير مضاف: ورد في ب فقط. منقول من المصدر السابق، ص 65.

⁵ ج: الاستفهام. منقول من شواهد المصدر السابق، ص 65.

⁶ البخاري (2011). صحيح البخاري الجامع الصحيح. القاهرة: دار ابن الجوزي. 4/71.

⁷ البيت مجهول القائل، شرح ابن النظم، ص 41.

⁸ البخاري (2011). صحيح البخاري الجامع الصحيح. 16/1، وفي غير د (من يقيم ليلة القدر غفر له). منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 67.

⁹ نهشل بن حري، رواية البيهقي في شعر، ص 120. منقول من المصدر السابق، ص 67.

يا فارس الحيّ يوم الروع قد علموا * ومدره الخصم لا نكا ولا وَزَعَا

ومدرك التبل في الإعداء يطلبه * وما يُشَاء عنده من تبلهم منعَا

(5) ومثال من قول أبي جهل لعنه الله تعالى لأبي¹ صفوان (متى يراك الناس قد تخلفت، وأنت سيد أهل الوادي، تخلفوا معك)². ويرى ابن مالك تضمن هذا الكلام ثبوت ألف "يراك" بعد "متى" الشرطية. ويرى ابن مالك كان حقها أن تحذف فيقال "متى يرك"، كما قال الله تعالى ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا مِنْكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾³.

(6) ومثال قول سهل بن سعد (فأعطاه إياه) يعني القائل (ما كنت لأؤثر بنصيب مني أحداً)⁴ وقول هرقل (كيف كان قتالكم إياه)⁵. ويرى ابن مالك في الحديث الأول والثاني استعمال ثاني الضميرين منفصلاً مع إمكان استعماله متصلاً. والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، كتعذره لاضمار العامل⁶ نحو ﴿وإياي فارهبون﴾⁷ وعند التقديم، نحو ﴿إياك نعبد﴾⁸، وعند العطف، نحو ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم﴾⁹ وعند وقوعه بعد "إلا" وبعد واو المصاحبة نحو قوله تعالى ﴿أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾¹⁰، وإنما كان استعمال المتصل أصلاً، لأنه أخصر وأبين: أما كونه أخصر فظاهر¹¹ وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه ليس أصلاً. فالمنفصل قد يعرض به في بعض الكلام لبس. وذلك أنه لو قال قائل: إياك أخاف لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه، فيحتمل أن يريد¹² تحذيره من شيء وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشيء. فالكلام على القصد الأول جملة واحدة، وعلى القصد الثاني جملتان. فلو قال¹³ موضع "إياك أخاف" أخافك، لأمن اللبس. غدا علمت هذه القاعدة لزم أن يُعْتَذَر

¹ زيادة من صحيح البخاري 91/5. منقول من المصدر السابق، ص 71.

² في متن البخاري 91/5. منقول من المصدر السابق، ص 71.

³ الكهف 39/18.

⁴ صحيح البخاري، 136/3 و 139. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 77.

⁵ البخاري (2011). صحيح البخاري الجامع الصحيح. 7/1 و 23/4 و 44.

⁶ ب: الفاعل. تحريف.

⁷ سورة البقرة 40/2.

⁸ الفاتحة 5/1.

⁹ النساء 131/4.

¹⁰ يوسف 40/12.

¹¹ ج: فواضح.

¹² يريد: ساقط من ج. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 78.

¹³ د: قلت. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 78.

عن جعل منفصل في موضع لا يعتذر فيه المتصل. فإن كان مع مباشرة العامل خصَّ بضرورة الشعر ونسب إلى الضعف، كقول الراجز¹:

إني لأجو محرراً أن ينفعاً * إياي لما صرت شيخاً قُلْعاً

لترجيح الانفصال في نحو "أعطاهاه" جيء به دون الاتصال في قول القوم للرجل "ما أحسنت" سألتها إياه" ولم يقولوا: سألتهاه، ولو قيل لجاز. فان اختلف الضميران بالرتبة وقدم أقربهما رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله، نحو: أعطيتكه، وأعطيتك إياه. والاتصال أجود، لموافقة الأصل، لأن في القرآن نزل به دون الانفصال، كقوله تعالى ﴿إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا﴾². وعليه جاء قول المرأة لرسول الله ﷺ "لأكسوكها". وقول الرجل له ﷺ "أكسنيها"، وقول الخضر عليه السلام (يا موسى، إني على علم الله علمنيه لا تعلمه أنت، وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه)³. وأما فيرى سبويه الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجبا، والانفصال ممتنعاً⁴. والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال، ومن تجويزه قول النبي ﷺ [فان الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم]⁵. ويقول ابن مالك أن مما يراه سبويه أيضاً أن ثاني الضميرين المنصوبين بـ "ظن" أو إحدى أخواتها يجوز اتصاله وانفصاله مع ترجيح الانفصال⁶. والصحيح عند ابن مالك ترجيح الاتصال لموافقة الأصل، لتشابه "ظنتكه" و "أعطيتكه". فلو قدم الأبعد في الرتبة امتنع الاتصال ووجب الانفصال، نحو: أعطيته إياك وحسبته إياك⁷.

(7) ومثال قول النبي ﷺ [انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي]⁸. وقال تضمن هذا الحديث ضمير غيبة مضافاً إليه "سبيل" وضميري حضور، أحدهما في موضع جرّ بياء، والآخر في موضع جرّ بإضافة

¹ وهو من شواهد ابن مالك في شرح عمدة الحفاظ، ص 403 وعدم الموافقة لدى محقق الكتاب د. طه محسن. منقول من المصدر السابق، ص 78.

² الأنفال 43/8. وفي ب: واذا يريكم. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 82.

³ البخاري (2011). صحيح البخاري الجامع الصحيح. 41/1، وما بين المعقوفين ساقط من ب. منقول من المصدر السابق، ص 82.

⁴ سبويه، الكتاب 363/2 و 364.

⁵ عدم الموافقة لدى محقق الكتاب د. طه محسن على الحديث فيما تيسر من كتب الحديث، وهو في شرح التسهيل لابن مالك 169/1، وشرح الألفية لابن النازم ص 24.

⁶ سبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1999). الكتاب. بيروت. دار الكتب العلمية. 366-365/2.

⁷ انظر ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 83.

⁸ صحيح البخاري، 18/1.

"رسل"، وكان اللائق في الظاهر أن يكون بدل الياءين هاءان، فيقال: انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرج به إلا إيمان به وتصديق برسله، فلو قيل هكذا لكان مستغنيا عن تقدير وتأويل¹. لكن مجيئه بالياء يحوج إلى التأويل² لأن فيها خروجاً من³ غيبة إلى حضور، على تقدير اسم فاعل من "القول" منصوب على الحال، محكي به النافي والمنفي وما يتعلق به. كأنه قال: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً: لا يخرج به إلا إيمان بي وتصديق⁴ برسلي.

(8) ومثال قول عائشة رضي الله عنها في باب المحصّب (إنما كان منزل يتنزل النبي ﷺ) تعني المحصّب⁶. ويرى ابن مالك: في رفع منزل ثلاثة أوجه: أحدها؛ أن تجعل "ما" بمعنى "الذي" واسم "كان" ضمير يعود على "المحصّب"⁷. فإن هذا الكلام مسبوق بكلام ذكر فيه "المحصّب". فقالت أم المؤمنين رضي الله عنها: إن الذي كأنه المحصّب منزل ينزله رسول الله ﷺ، ثم حذف خبر "كان" لأنه ضمير متصل كما يحذف المفعول به إذا كان ضميراً متصلاً ويستغنى بنيته. كقولك: زيدٌ ضرب عمرو، تريد: ضربه عمرو⁸.

(9) ومثال من قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما ﴿أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم﴾⁹، وقول أبي هريرة رضي الله عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول [كلُّ أمتي معافي إلا المجاهرون]¹⁰. وقال ابن مالك حقّ المستثنى بـ "إلا" من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً¹¹ كان أو مكماً معناه بما بعده. فالمفرد، نحو قوله تعالى ﴿الأخلاء

¹ انظر ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 84.

² تنبسط ابن مالك في توجيه ما ف الحديث الشريف من خروج من ضمير الغيبة إلى ضمير الحاضر من الوجهة النحوية واللغوية وتتمحل التأويل الطويل، والذي أراه أن الحديث هو من باب "الالتفات" الذي يعقد له أصحاب البلاغة المباحث في كتبهم موضحين هذا الأسلوب من الوجهة المعنوية والجمالية. ينظر على سبيل المثال: المثل السائر، لابن الأثير 170/2-191. منقول من المصدر السابق، ص 84.

³ ج: عن. منقول من المصدر السابق، ص 84

⁴ ج: أو تصديق. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 84

⁵ صحيح البخاري، 211/2. وفي نسخة "منزلاً" بالنصب.

⁶ تعني المحصّب: ساقط من ج.

⁷ ساقط من ب.

⁸ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 86.

⁹ البخاري (2011). صحيح البخاري الجامع الصحيح. القاهرة. دار ابن الجوزي.

15/3

¹⁰ في صحيح البخاري 24/8: إلا المجاهرين. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 94.

¹¹ ج: مفرداً. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 94.

يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين¹. والمكمل معناه بما بعده نحو قوله تعالى ﴿إنا لمنجوهم أجمعين، إلا امرأته قدّرنا إنها لمن الغابرين﴾² ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين³ في هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالإبتداء ثابت الخبر ومحذوفه. فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" فـ "إلا" بمعنى "لكن" و "أبو قتادة" مبتدأ، و "لم يحرم" خبره⁴. ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾ إلا امرأتك إنه مصيها ما أصابهم⁵ فـ "امراتك" مبتدأ، والجملة بعده خبره⁶. ولا يصح أن تجعل "امراتك" بدلا من "أحد" لأنها لم تسر معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين. ودلّ على أنها لم تسر معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله⁷ الذين أمر أن يسري بهم. وإذا لم تكن في الدين سري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل "يلتفت" لأنه بعض ما دلّ عليه الضمير المجرور بـ "من". وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يُسر بها، ولكنها شعرت بالعذاب فتبعته ثم التفت فهلكت. وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله "ولا يلتفت منكم أحد"⁸.

10) ومثال وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" المفاجأة وبعد واو الحال، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم (إذا رجل يصلي)⁹. وكقول عائشة رضي الله عنها (ودخل رسول الله ﷺ وبرمة على النار)¹⁰ ومثله (فدخل وحبل ممدود)¹¹. وقال ابن مالك لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالإبتداء¹² بها فائدة، نحو:

¹ الزخرف 67/43.

² الحجر 59/15.

³ د: ولا يعرف أكثر النحويين المتأخرين من البصريين. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 94.

⁴ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 94.

⁵ هود 81/11. وقرأ غير ابن كثير وأبي عمرو من السبعة بنصب "امراتك". التيسير للقراءات السبع، ص 125. منقول من المصدر السابق، ص 94.

⁶ د: خبر. تحريف.

⁷ أهله: ساقط من ب.

⁸ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 95.

⁹ في صحيح البخاري 78/2، وفي نسخة "إذا جاء رجل يصلي". منقول من المصدر السابق، ص 98.

¹⁰ البخاري (2011). صحيح البخاري الجامع الصحيح. القاهرة. دار ابن الجوزي.

11/7.

¹¹ ليس في صحيح البخاري حديث بهذا اللفظ. والموجود في 64/2 (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: دخل النبي ﷺ فإذا حبل ممدود بين السارين). والشاهد في صحيح مسلم 542/1 بلفظ (دخل رسول الله ﷺ المسجد وحبل ممدود...) وهو من كلام أنس أيضا. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 98.

¹² كذا في د. وفي المخطوطات الأخرى: الابتداء، بدون باء. منقول من المصدر السابق، ص 98.

رجل¹ تكلم، و غلام احتلم، وإمرأة حاضت. فمثل² هذا من الابتداء³ بالنكرة يمتنع⁴ لخلوه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم، ومن غلام يحتلم، ومن امرأة تحيض. فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل⁶ بها الفائدة جاز الابتداء بها.

(11) ومثال من قول أبي برزة⁷ رضي الله عنه (غزوت مع رسول الله ﷺ ... سبع غزوات أو ثمانين)⁸. وقال ابن مالك الأجود أن يقال: سبع غزوات أو ثمانياً، بالتنوين، لأن لفظ "ثمانٍ" وإن كان كلفظ "جوارٍ" في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أن "جوارٍ" جمع، و "ثمانياً" ليس بجمع. واللفظ بهما في الرفع والجر سواء، لكن تنوين "ثمانٍ" تنوين صرف كتنوين "يمانٍ"⁹ وتنوين "جوارٍ" تنوين عوض، كتنوين "أعيم"¹⁰. ويرى ابن مالك إنما يفترق لفظ "ثمانٍ" ولفظ "جوارٍ" في النصب، فإنك تقول: رايت جوارٍ ثمانياً، فترك تنوين "جوارٍ" لأنه غير منصرف — وقد استغنى عن تنوين عوض بتكامل لفظه — وتنون "ثمانياً" لأنه منصرف، لانتفاء الجمعة.

(12) وقول رسول الله ﷺ [وايم الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليّ]¹¹ ويرى ابن مالك تضمنت هذه الأحاديث استعمال "إن" المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها¹². وذلك لأنه إذا حُقِّقت "إن"¹³ صار لفظها كلفظ "إن" النافية، فيخاف التباس الاثبات بالنفي عند ترك العمل، فالزموا تالي

¹ج: كرجل. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 98.

²ج: مثل، بدون فاء. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 98.

³الابتداء: ساقط من ج. منقول من المصدر السابق، ص 98.

⁴أب: يمنع. منقول من المصدر السابق، ص 98.

⁵من: ساقط من ج. منقول من المصدر السابق، ص 98.

⁶ج: تحصل. منقول من المصدر السابق، ص 98.

⁷ب: هريرة. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 101.

⁸لفظ البخاري 78 / 2 (غزوات مع رسول الله ﷺ ست غزوات أو سبع غزوات وثمان). منقول من المصدر السابق، ص 101.

⁹ب: ثمان. تصحيف. منقول من المصدر السابق، ص 101.

¹⁰تصغير أعيم، غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعاً وجرّاً، تقول: هذا أعيم ومررت بأعيم، ورأيت أعيم. والتنوين فيه عوض من الباء المحذوفة كما في نحو: جوازاً. شرح الأشموني، 3 / 273.

¹¹صحيح البخاري، 179/5. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 104.

¹²ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 104.

¹³إن: ساقط من د. منقول من المصدر السابق، ص 104.

ما بعد المخففة اللام المؤكدة مميزة لها¹. ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو: إن علمتك لفاضلاً، فاللام هنا لازمة، إذ لو حذفت - مع كون العمل متروكاً وصلاحيه الموضع للنفي - لم يتيقن² الإثبات، فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها. فمن الحذف "إن كنا فرغنا في هذه الساعة" و "إن كان من أحب الناس إليّ" و "إن كان من أصدق هؤلاء" و "إن كان يعطي عن بني"³.

(13) ومثال ومن قول أبي شريح الخزاعي⁴ (سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي ﷺ حين تكلم)⁵. وقال ابن مالك هذا الحديث له تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل أعني "أبصرت". لأنه لو كان العمل لـ "سمعت" لكان التقدير: سمعت أذناي النبي ﷺ. وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: "وأبصرت". فإذا أخرج المنصوب وهو مقدم في النية بقيت الهاء متصلة بـ (أبصرت) ولم يجوز حذفها لأن حذفها يوهم غير المقصود. فإن سُمع الحذف، مع العلم بأن العمل للأول حكم بقبحه⁶ وعُدَّ من الضرورات. ومن تنازع الفعلين وجعل العمل للثاني قوله تعالى [19و]: ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾⁷ وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلاً فاعلين متباينين، فيستفاد من (سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي ﷺ) جواز: أطعم زيد وسقى محمد جعفرًا. ويقول أن أكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع.

(14) ومثال قول النبي ﷺ [يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال]⁸ وفي حديث آخر [وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فغذا هو بالنبي ﷺ وراءه]⁹. وقول حذيفة رضي الله عنه (لقد¹⁰ رأيتني

¹ لها: ساقطة من أ. منقول من المصدر السابق، ص 104.

² د: يتبين. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 104.

³ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 104.

⁴ في صحيح البخاري 13/8. منقول من المصدر السابق، ص 181.

⁵ ورد في صحيح البخاري 13/8 (سمعت أذناي وأبصرت عيناي حين تكلم النبي ﷺ). ولم يقف دمحقق الكتاب د. طه محسن على رواية ابن مالك في البخاري.

⁶ ج: يفتحه. تصحيف. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 181.

⁷ لكهف 96/18. منقول من المصدر السابق، ص 181.

⁸ صحيح البخاري، 12/1، 66/9 ولكن ورد فيه بنصب "خير" ورفع "غنم" وفي نسخة بفعهما. وفي 155/4 بنصب "خير" ورفع "غنم" وفي نسخة بنصبهما. منقول من المصدر السابق، ص 201.

⁹ من كلام سهل بن سعد في صحيح البخاري 226/3. وتقدم هذا الحديث

¹⁰ لقد: ساقطة من ب.

أنا ورسول الله ﷺ نتوضأ من إناء واحد¹ وقال ابن مالك "يوشك" مضارع "أوشك". وهو أحد أفعال المقاربة، ويقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوب المحل، لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ "أن".

15) ومثال قول رسول الله ﷺ عن أبي هريرة رضي الله عنه [فلما قدم جاءه بالألف دينار²]. قال ابن مالك في وقوع "دينار" بعد "الألف" ثلاثة أوجه³: أحدها وهو أجودها، أن يكون أراد: بالألف ألف دينار، على إبدال "ألف" المضاف من المعرّف بالألف واللام ثم حذف المضاف، وهو البديل، لدلالة البمدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر. والثاني أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع كقول تعالى ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا﴾⁴. ثم حذف اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكتب على اللفظ كما كتب ﴿وللدار الآخرة﴾⁵ في الأنعام على صورة "ولدار الآخرة"⁶. والثالث، أن يكون "الألف" مضافاً إلى "دينار"، والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة، ذكر جواز هذا أبو علي الفارسي، وحمل عليه الشاعر⁷:

تولي الضجيع إذا تنبه موهناً * كالأقحوان من الرشاش المستقي

قال أبو علي: أراد من رشاش المستقي، فزاد الألف واللام. ولم تمنعا من الإضافة. ولقوله "فقرأ العشر آيات" من هذا الوجه الثالث نصيب، أي يقصده ابن مالك كون الألف واللام زائدتين غير مانعتين من الإضافة.

16) ومثال قول رسول الله ﷺ [إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً]. قال ابن مالك تضمن هذا الحديث العطف لى ضمير الجر بغير إعادة الجار. وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطرباً والأخفش. والجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثراً ونظماً. أما ضعف احتجاجهم فبين، ولهم حجتان: الأولى، أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين. والثاني، أن حق

¹ لم يقف محقق الكتاب د. طه محسن على هذا القول في صحيح البخاري ولكن في 121/7 قول حذيفة (رأيتي أنا والنبي ﷺ نتماشي، فأتي شباطة قوم...) وفيه الاشكال الذي يقصده المؤلف. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 201.

² صحيح البخاري، 118/3، منقول من المصدر السابق، ص 112.

³ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 112.

⁴ النور 31/24.

⁵ الأنعام 32/6.

⁶ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 113.

⁷ هو القطامي، ديوانه ص 36، منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 114.

المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمُنِعَ العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، نحو قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً﴾¹.

(17) ومثال قول رسول الله ﷺ [يا زبير اسق ثم أرسل الماء] فقال الأنصاري: (انه ابن عمتك)². قال ابن مالك يجوز في "أنه" الكسر والفتح، لأنها واقعة بعد كلام تام معلل بمضمون ما صدر بها. وغذا كسرت قدر قبلها الفاء. وإذا فتحت قدر قبلها مقروناً بالفاء، كقولك في "اضربه إنه مسيء": اضربه إنه مسيء فاضربه. ومن شواهد الكسر ﴿استعينوا بالصبر والصلاة إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾³ و ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾⁴ و ﴿وَلَا تَأْكُلُوا إِلَى أَمْوَالِهِمْ إِنَّهُمْ كَانُوا حُوباً كَبِيراً﴾⁵ و ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾⁶ و ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾⁷ و ﴿وَإِذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾⁸. والفتح في هذه المواضع جائزة في العربية لكن القراءة سنة متبوعة، وقد ثبت الوجهان في ﴿ندعوه أنه هو البرّ الرحيم﴾⁹. فقرأ بالفتح نافع والكسائي، وكسر الباقون. فحاصل ما تقرر أن الوجهين جائزان في "انه ابن عمتك" والكسر أجود¹⁰.

النقد عن الآراء المطروحة في القواعد النحوية

ومن الآراء المطروحة مما تقدمنا هي من بعض آراء ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. وترى الباحثة أن آراءه في بعض الأحاديث النبوية تختلف عن الآراء العادية عند القدامى ومنها في قول رسول الله ﷺ [يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال] ويرى ابن مالك "يوشك" من

¹ فصلت 11/41.

² روي لفظ "انه" بكسر الهمزة وفتحها. وللحديث رواية أخرى هي (اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك) فغضب الأنصاري فقال (أن كان ابن عمتك) بفتح همزة "أن" فقط.

³ البقرة 153/2

⁴ النساء 1/4

⁵ النساء 2/4

⁶ الإسراء 32/17

⁷ طه 12/20

⁸ طه 43/20

⁹ الطور 28/52

¹⁰ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 119.

أفعال المقاربة ويقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوب المحل ولا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ "أن". فالحقيقة، يقل حذفها، فمن اقترانه بأن¹:

ولو سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا * - إِذَا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا
ومن تجرده²:

يوشك مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ * فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُوَافِقُهَا

كأن قوله أن "يوشك" لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ "أن" كلام مطلق.

وأما قوله عن التنازع في قول رسول الله ﷺ لها نظر إلى تعريفات بعض النحاة القدامى كما يلاحظ أن سيبويه لم يضع للتنازع تعريفاً واضحاً، بل اكتفى بوصفه، ووضع مثلاً له. وهذا نفسه ما فعله المبرد إذ سماه (باب من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر)³. وَوَصَفُ سَيَّبِيهِ وَالْمَبْرِدُ وَمِنْ بَعْدِهِمَا، تَجَدَهُ - أَي وَصَفَهُمَا - فِي أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ⁴:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

أما شُرَاحُ الألفية فقد وضعوا تعريفات كثيرة تراوحت بين الإطناب والاختصار. فابن هشام حدّه بقوله: (أن يتقدّم فعلاً متصرفاً أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى)⁵. ولقد شرح ابن هشام حديثه السابق، والتمس له شواهد تؤيده من الأشعار، والقرآن الكريم، والحديث النبوي. وتجد عند ابن عقيل تعريفاً مختصراً وهو قوله: (التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد)⁶. والسؤال لو دُكر في الألفية :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

¹ ابن عقيل (1998). شرح ابن عقيل. تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت. دار الفكر. 257/1.

² المصدر السابق، 258/1.

³ المبرد، المقتضب، تحقيق حسن حمد (بيروت: دار الكب العلمية، 1999م)، 366/3.

⁴ ابن عقيل. شرح ابن عقيل (1998). تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت: دار الفكر. 167/1 426/1.

⁵ ابن هشام، أوضح المسالك، (بيروت: دار الجبل، 1989م)، 273/1.

⁶ ابن عقيل (1998). شرح ابن عقيل. 427/1.

فَلِمَ في شرح قول أبي شريح الخزاعي¹ (سمعت أذنايأبصرت عيناي النبي ﷺ حين تكلم) شاهد على أنه قد يتنازع ويجوز: "أطعم زيدً وسقى محمد جعفرًا". ويقول أن أكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع. وحجته هذا الحديث له تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل أعني "أبصرت". لأنه لو كان العمل لـ "سمعت" لكان التقدير: سمعت أذناي النبي ﷺ. وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: "وأبصرته". فإذا آخر المنصوب وهو مقدم في النية بقيت الهاء متصلة بـ (أبصرت) ولم يجوز حذفها لأن حذفها يوهم غير المقصود. فإن سُمع الحذف، مع العلم بأن العمل للأول حكم بقبحه² وعُدَّ من الضرورات.

ومن حيث استعمال "إن" المخففة المتروكة العمل عارياً في قول رسول الله ﷺ [وايم الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليّ³] أي بعد "إن" مخففة عدم اللام (خلاف النحاة سواء اللام الابتداء أو اللام الفارقة). ومعلوم لدينا إذا حُفِّفَت "إن" فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول (إن زيداً لقائمٌ) وإذا أهملت لزمته اللام فارقةً بينها وبين "إن النافية"، ويقل إعمالها فتقول (إن زيداً قائمٌ) وحكى الإعمال سيبويه والأخفش، فلا تلزمها حينئذ اللام، لأنها لا تلتبس بالنافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها، كقوله:

ونحن أباة الضَّيِّم من آل مالك * وإن مالكٌ كانت كرام المعادين

التقدير: وإن مالك لـ "كانت"، فَحُذِفَت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية لأن المعنى على الإثبات⁴، فإن ظهر المقصود إعمال بها فقد يُستغنى عن اللام. واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين "إن" النافية و "إن" المخففة من الثقلية، أم هي لام أخرى اجْتُئِلَت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق⁵. وهناك تظهر فائدة الخلاف في هذه مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخرس، وقول رسول الله ﷺ [قد علمنا إن كنتَ لمؤمناً] فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسرَ "إن" ومن جعلها لاماً أخرى – اجتلبت للفرق – فتح أن، وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليّ بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي عليّ الفارسي، فقال الفارسي: هي لا تُغَيِّرُ الابتداء اجْتُئِلَت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير:

¹ في صحيح البخاري 13/8. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 181.

² ج: بفتح. تصحيف. منقول من المصدر السابق، ص 181.

³ صحيح البخاري، 179/5. منقول من المصدر السابق، ص 104.

⁴ ابن عقيل (1998). شرح ابن عقيل، 1/ 293.

⁵ المصدر السابق، 293/1.

إنما هي لام الابتداء ادخلت للفرق، وبه قال ابن الأختصر¹. أي من هذا النقاش يبدو أن الحديث المذكور لم يظهر المقصود بالنافية لأن معناه على الإثبات فقد يُستغنى عن اللام.

ومثال وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" المفاجأة وبعد واو الحال، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم (إذا رجل يصلي) أن كلمة "رجل" المبتدأ نكرة محضة ما بعد إذا الفجائية، ولا يمتنع ابن مالك بالنكرة على الإطلاق بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة وجاء بمثال "رجل تكلم" و"غلام احتلم" و"امرأة حاضت" ويرى أن المبتدأ في هذه الجمل يمتنع لخلوه من الفائدة إذ لا تخلو الدنيا من "رجل يتكلم" و "غلام يحتلم" و "امرأة تحيض" ولو هذا الأمر قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها. وترى الباحثة هذه القاعدة تعاكس فيما ذكر في شرح ابن عقيل من شرح ألفيته أي الأمثلة المطروحة خارجة عن الشروط المذكورة ويسقطه ابن عقيل عن الشروط بعدم التناسق منطقياً، حتى يقول "وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف الثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته أو لأنه ليس بصحيح"². ويبدو أن ابن مالك ردّ كلام بعض النحويين بأن المبتدأ يمتنع بالنكرة وإلا ما بعد حرف الجر وبالعكس استدل ابن مالك بما يمتنع لخلوه من الفائدة غداً لا تخلو من الدنيا من "رجل تكلم" و "غلام يحتلم" و "امرأة حاضت". فترى الباحثة هذه حجة منطقية في استقبال نكرة في باب الإبتداء.

ومن قول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما ﴿أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم﴾³، وقول أبي هريرة رضي الله عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول [كلُّ أمتي معافي إلا المجاهرون]، وقال ابن مالك حقّ المستثنى بـ "إلا" من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً كان أو مكماً معناه بما بعده. وترى مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة "إلا"، ولكن ابن مالك يرى أن الناصب له "إلا" وزعم أنه مذهب سيوييه، كما في قوله: "ما استثنت الا مع تمام ينتصب" أي: أنه ينتصب الذي استثنته "إلا" مع تمام الكلام، إذا كان موجباً⁴. فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب⁵ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، والمنقطع:

¹المصدر السابق، 293/1.

²المصدر السابق، 178/1.

³صحيح البخاري 15/3

⁴ابن عقيل (1998). شرح ابن عقيل. 472-470/1.

⁵هو المشتمل على النفي أو شبهه والمراد بشبهه النفي: النهي والاستفهام.

ألا يكون بعضاً مما قبله. فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار أي إن لم يتقدم المستثنى لما يأتي في المتن ولم يطل الفصل وإلا اختير النصب نحو: ما جائي أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً" ومنه الحديث القدسي: "ما لعبي جزاء إذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة" بالنصب لأن الاتباع إنما يختار للتشاكل، وهو لا يظهر مع الطول، وكذا يختار النصب في نحو "ما قاموا إلا زيداً" رداً لمن قال: قاموا إلا زيداً، ليحصل التشاكل، ودعوى تعيين النصب في هذه مردودة، بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها، وكل ذلك ما لم ينتقض النفي بإلا، وإلا كان إثباتاً فينصب ما بعد إلا الثانية وجوباً نحو: "ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً" لأنه بمنزلة " شربوا الماء إلا زيداً"¹. ترى الباحثة هذه من امتياز اللغة العربية في استخدام أداة الحصر لتركيز على معنى في الجملة تركيزاً موجزاً. فالجملة "ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً" أي إشارة على معنى " هؤلاء شربوا الماء إلا زيداً". فـ "إلا" من أداة الاستثناء لها علاقة بالفعل المذكور. كما أدركنا أن قوة المعنى في ظهوره أدت إلى أساس مفهوم الجملة عن الحصر والاستثناء.

وأما الأمثلة الأخرى التي وردت في الكتاب فقد رأت الباحثة أنها هي بعضها تكرار للمعلومات المذكورة عند النحاة القدامى. وذلك لا يسمح بالنقاش لأن الهدف الأساسي يتمثل في إبراز الأفكار المتعارضة بالقدامى. وقد عرفنا أن طبيعة المقالات المنشورة في كتاب المؤتمر لا تتطلب بسط المعلومات بل عرضاً مختصراً لها.

خاتمة

ومما قدمنا فوجدنا أن كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لها عدة التفاصيل عن الأحاديث النبوية. أما الشواهد عند ابن مالك فقد كانت كثيرة ومتنوعة إذا ما قورنت بشواهد العكبري والسيوطي. ونلاحظ أنه يجمع عدة أحاديث وكل منها يتضمن موطن إشكال أو مسألة نحوية مختلفة التي وردت في الحديث الآخر. ولم يتعرض لإعراب الحديث بأكمله بل كان يأخذ الموطن الذي يراه مشكلاً، وكان الاختصار غالباً على مسائل كتابه فهو لا يكاد يطيل إلا في مسائل يرى أنها غير مستوفاة في الكتب الأخرى. أما الشواهد الشعرية فقد استشهد بمأتين وعشرين شاهداً وهو أضعاف ما استشهد به العكبري، كما أضاف ابن مالك إلى شواهد أقوال العرب الفصحاء، ولغات القبائل العربية فقد استدلل بها في مواطن كثيرة في كتابه، كما استدلل بآراء العلماء وأقوالهم. ومن ذلك، فهمنا أن كتاب ابن مالك هذا لم يرق على منهج ثابت ومحدد، وكما يؤخذ عليه عدم الدقة في الروايات عدد

¹ انظر الهامش في شرح ابن عقيل، 472/1.

من الأحاديث فقد يحصل في بعض الألفاظ أو تغيير في بعض النصوص وعلى كثرة الشواهد الشعرية التي ذكرها فلم ينسب جميع الشواهد إلى قائلها.

المصادر والمراجع:

- ابن عقيل (1998). شرح ابن عقيل. تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت. دار الفكر.
- ابن مالك (1992). شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. تحقيق د. طه محسن. بغداد. مكتبة ابن تيمية.
- ابن مالك (2001). شرح التسهيل. تحقيق محمد قادر عطا وطارق فتحي سيد. بيروت. دار الكتب العلمية.
- ابن هشام (1989). أوضح المسالك. بيروت. دار الجيل.
- ابن النازم (2000). شرح الألفية لابن النازم. تحقيق محمد باسل عيون السود. بيروت. دار الكتب العلمية.
- الأشموني (1998) علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. بيروت. دار الكتب العلمية.
- الأنباري (1998). الإنصاف في مسائل الخلاف. ط. 1. بيروت. دار الكتب العلمية.
- البخاري (2011). صحيح البخاري الجامع الصحيح. القاهرة. دار ابن الجوزي.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1999). الكتاب. بيروت. دار الكتب العلمية.
- القسطلاني (1990). إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري. بيروت. دار الفكر.
- المبرد (1999). المقتضب، تحقيق حسن حمد. بيروت. دار الكتب العلمية.
- محمد عدنان جبارين (2011). التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية. الأردن: عالم الكتب الحديث.

